وكذلك لو اقام بينة نصرانية انه ابن النصراني وانه ابوه توفي واحضر
غريما مسلما يقر بالمال وانكر نسبه لا تقبل قياسا وتقبل استحسانا من
المحيط للامام السرخسي في باب الشهادة على الوكالة ملخصا رجل باع عبدا
وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعتقه فانكر المشتري
فشهد البايع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا ان يبطل حق الرد ولو وجد
المشتري به عيبا فاضمره في فصل منه لا تقبل شهادته للتهمة رجل باع عبدا
وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري واقر المشتري فشهد
البايع للمدعي لا تقبل شهادته لانه فيه بتبعيد العهدة عن نفسه الى المحل المغصوب
وفي المنتقى شهد نصرانيان على نصراني انه مات مسلما وليس لهما ميراث يجب لا تقبل
شهادتهما ولو جعله مسلما وعن الثاني انه تقبل بعد الموت بخلاف
الموت بخلوف مالوكان نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فرهن المسلم نصرانيين
على انه مات مسلما وسأل الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم
واذا قضى به بجعله مسلما ويصلي عليه مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه
نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضي له انه لو قضى له رجع بالثمن على المسلم
ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلمه ووجد المشتري به عيبا وبرهن
نصرانيين على انه كان معيبا بهذا العيب عند البايع المسلم تقبل فيقضي للنصراني
برده على النصراني بالعيب وليس للمسلم رده على المسلم حتى برهن على العيب
عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال لعبده المسلم انت حر ان دخلت
هذا الدار فشهد نصرانيان بتحقق الشرط لا تقبل بزازية في نوع في الشهادة
على النفي مسلم قال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل
هذا العبد هذه الدار فامرأته طالق فشهد نصرانيان انه دخل بها بعد

اليمينين

اليمينين فان كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة وان كان العبد نصرانيا
قبلت الشهادة على الطلاق لا المرأة ولا تقبل على عتق العبد تاتارخانية في الفصل
الحادي عشر من كتاب الشهادات ولو شهدا لمقتاد بعد الحر ان
البايع قبض الثمن تقبل ولو شهدا ان الثمن كذا ولو شهدا لدلالة او وقالا
نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيل ولو شهدا لوكيل الزوج بالنكاح باثباته لا تقبل
ولو شهدا انها امرأته تقبل والحيلة ان يشهدا بالنكاح ولا يذكرا الوكالة من
التسهيل شرح الطحاوي قبيل كتاب الدعوى بودعة تحمينا ولا تقبل
شهادة العدو وان كانت العداوة بسبب الدنيا وتقبل ان كانت بسبب
الدين ح والعدو من يفرح بحزنه ويحزن بفرحه وقيل يعرف بالعرف
خزانة المفتين في الشهادة الشاهد اذا ردت شهادته لعلة ثم زالت
العلة فشهد في تلك الحالة لم تقبل الا في اربعة العبد والكافر على مسلم
والاعمى والصبي اذا شهدا وافردت شهادتهما ثم زال المانع فشهدا تقبل
كذا في الخلاصة وسواء شهد عند رده او غيره وسواء كانا بعينين او لا
كما في القنية اشباه في الشهادات ومتى ردت العلة ثم زالت لا تقبل
الا في اربعة مواضع عبد ردت شهادته ثم عتق كافر اسلم اعمى ابصر صبي
ردت شهادته ثم بلغ فاعادها والاداء تقبل وفي النهاية شهد المولى لعبده
فردت ثم عتق فاعادها لا تقبل لان المردود شهادة بخلاف الاربعة
ولو فاسقا فردت ثم تاب واعادها تقبل مجتبى الملوك شهادة اولا بصبي او
الزوج ثم عتق وبلغ وابانها شهدا تقبل ولو صبيا عند المجتبى وعند
الاداء لو تقبل خانية فالثاني رده وفي الحدود لو تقبل اتفاقا وفي النهاية
شهادة الاعمى تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالمسامع كالبيع والموت بزازية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)